الرؤية الو اقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة و أثره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجز ائر-

REALISTIC VISION FOR THE PROBLEMS OF THE AGRICULTURAL SECTOR AND ITS IMPACT ON ECONOMIC DEVELOPMENT - ALGERIA CASE STUDY -

د.قطاف عبدالقادر
المركز الجامعي أفلو
معهد العلوم الاقتصادية / مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية
الجز ائر
aek.guettaf@cu-aflou.dz

د.عزيز قشاني
جامعة شعيب الدكالي- المغرب/
كلية الآداب والعلوم الإنسانية /
مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة
المغرب
azizkachani021@gmail.com

د. هيشر أحمد تجاني
جامعة الأغواط
معهد العلوم الاقتصادية / مخبر دراسات التنمية الاقتصادية
الجز ائر
hicher3@gmail.com

المؤلف المرسل: د.قطاف عبدالقادر، **الإيميل:** aek.guettaf@cu-aflou.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/19 تاريخ القبول: 2020/12/20 تاريخ النشر: 2021/01/22

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الواقع الفلاحي في الجزائر بإعتبار أن الجزائر تحتل اليوم المراتب الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية و الفلاحية، بعدد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة، وبفاتورة متوسطة تقدر بـ:2.8 مليار دولار سنويا، مما أدى الى التراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .

وتوصلت الدراسة الى سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر شهدت عدة تخبطات خلال عقود من الزمن كعدم استمرارية الدعم الفلاحي ، بالإضافة إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة.

الكلمات المفتاحية : قطاع الفلاحة ؛ التنمية ، مشاكل التمويل

ABSTRACT

This study aims to highlight the agricultural reality in Algeria, considering that Algeria today ranks first in the list of countries importing food and agricultural supplies, with a population of more than 40 million people, and an average bill estimated at $ 2.8 billion annually, which led to a decline in macroeconomic indicators. Related to economic development.

The study found a policy of agricultural financing in Algeria, which has witnessed several floundering over decades, such as the lack of continuity of agricultural support, in addition to the lack of exploitation of agricultural resources and weak technical capabilities, and in general it reveals this deep crisis in the agricultural sector.

Keywords: Agriculture sector; Development, financing problems
Jel classification code: O13 ;Q17

1. المقدمة

تميزت سياسة التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية حيث شهدت فترة الستينات مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيدية التي اعادت صيغه التسيير الاراضي المهملة اما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسساتية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي في محاولة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة، ثم انسحاب الدولة في سياق برنامج التكييف الهيكلي في التسعينات، ولا تزال الدولة تسعى جاهدة لإحداث تطورات داخل هذا القطاع الحساس.

إن طرح قضية التنمية في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها، من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه الجهاز البنكي للاضطلاع بهذا العبء، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

ومن المناسب أيضا التذكير ثانيا أن الاستراتيجية الاقتصادية التي طورتها الجزائر في الفترة بين 1967 و 1978 كانت مصحوبة بثورة إصلاح زراعي تهدف بشكل واضح إلى تحديث القطاع الفلاحي وعالم الريف. كما أن نسبة الاعتمادات المخصصة للإسهامات الفلاحية كانت أثناء فترة عملية التصنيع أكبر بكثير من تلك التي طبقت في الثمانينيات ؛ الفترة التي أوقفت فيها

العملية، إذ عرفت الاعتمادات المخصصة للفلاحة تدهورا كبيرا وصل حد 5% دون أن يعود نفع ذلك على الصناعة.

وليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولعلَ أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.1 إشكالية الدراسة.

من اجل التطرق في الجوانب المتعددة في هذا الموضوع، ولإبراز أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر ، واشكالية التمويل قمنا بطرح الاشكال على النحو التالي:

ما مدى تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الرؤية الواقعية لقطاع الفلاحة في الجزائر ؟؛
- ماهي العوائق المحددة لقطاع الفلاحة في الجزائر ؟؛
- مامدى مساهمة قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

2.1: فرضيات الدراسة.

ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد معالم الورقة البحثية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- للقطاع الفلاحي مساهمة بالغة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتشغيل وكذلك الناتج الإجمالي وهي اهم محاور التنمية الاقتصادية؛
- التمويل المالي لقطاع الفلاحي مر بعدة مراحل أدت الى تغيرات في بنيته الهيكلية، وتكمن أهمية التمويل ، في الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها.

3.1: أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور القطاع الفلاحي، كذلك المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تطويره وتنميته.

4.1: أهداف الدراسة. تتمثل فيما يلي:

- واقع الزراعة في الجزائر

- التعرف على أهمية قطاع الفلاحة بالجزائر؛
- العوائق الكبرى لقطاع الفلاحة في الجزائر ؛
- التعرف على مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

2 و اقع الزراعة في الجز ائر

1.2: الزراعة في الجز ائر:

يعتبر قطاع الفلاحة او ما يسمى بالقطاع الزراعي على انه العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها تضمن العيش الكريم لشعبها، وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي،بل وترى انها أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفياتها الإستراتيجية والتنموية المتبعة فمن الواجب أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى (باشي، 2003، صفحة 108)

وتعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها، وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في العديد من الدول نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وتشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح , الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 %من المساحة الزراعية,كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخضر و البقول. إلا أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة (**awladdz.info**)

2.2: الإصلاحات الزراعية في الجز ائر:

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو

تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على: (بخوش،، 2011، صفحة 8)

- إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي؛

.- تحقيق النمو أي. انه يشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات؛

- تطوير طرق الزراعة ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك."

وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعدة مراحل : (بخوش،، 2011، الصفحات 8-9)

1-بعد الاستقلال (1962-1982)عرفت بالتسيير الذاتي

إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ2.4 مليون هكتار؛

2- مرحلة الثورة الزراعية

جاءت كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة

الزراعية في 07/14 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي " :الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها" . إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو **7000**تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، و هذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989).

3- صدور قانون إعادة الأملاك المؤممة سنة 1990، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات)جبائية وشبه جبائية للفلاحين (زبيري،، 2004، الصفحات 6-8).

4- إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. و شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي،. ليليها في سنة 1996صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994و1995و1996 و هذا لاعتماده كليا على المناخ ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة (الدين، 2004، الصفحات 13-14)

وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف

الاقتصادية على المديين المتوسط و البعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009. فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة **7%** .. (الاجتماعي،، جوان 2007، الصفحات 3-4)

3. العو ائق الكبرى لقطاع الفلاحة في الجز ائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنهالم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها: (غربي،، 2008، الصفحات 253-289)

1.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- **التقليص العمدي من طرف الإنسان:** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف، والتوبير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛

- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛

- **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛

- **التصحر:** الذي يعد من أخطر الظواهر الطبيعية على القطاع الفلاحي.

إن وضعية التضاريس الموزعة بشكل غير متساو تؤثر على القوة الإنتاجية الطبيعية، وتقسم - بشكل واضح- الوطن إلى مناطق بيو-مناخية. ويمكن التفريق مبدئيا بين مجموعتين كبريين متقابلتين بشكل واضح :جزائر الشمال الخاصة بالتل، وجزائر الجنوب. تتميز المنطقة التلية بالمناخ المتوسطي، بينما تتميز منطقة الجنوب بالحرارة الشديدة والجدب. تمتد جزائر

الشمال بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء عبر شريط متوسط عرضه 350 كلم، وهي مكونة من منطقتين غير متجانستين:

- المنطقة التلية التي تحد الساحل المتوسطي، معدل عرضها 100 كلم. إن الطبيعة الجبلية لهذه المنطقة التلية المحاذية للساحل، وارتفاع السهول العليا، وعزلتها عن البحر، تحدد بشكل عام طبيعة المناخ بالجزائر، الذي هو أقل ملاءمة للزراعة بالمقارنة بتونس والمغرب
- منطقة السهوب الممتدة من جنوب التل إلى جنوب الأطلس الصحراوي، يتراوح متوسط عرضها بين 100 و 300 كلم. (**Prenant, Noushi, Lacoste** ؛1960، **p22**)

والشكل التالي يوضح الخارطة الجيو-مورفولوجية للجزائر

الشكل 1: الخارطة الجيو-مورفولوجية للجز ائر

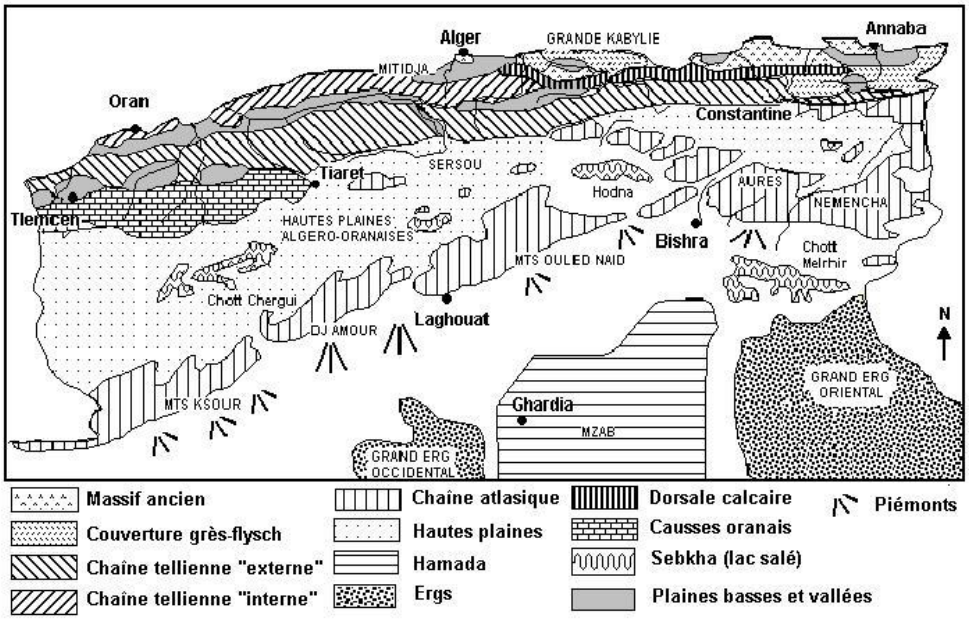

المصدر : عمر بسعود ، **الفلاحة في الجز ائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)** ، انظر الموقع التالي : https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#ftn9

2.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري؛

- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملهابحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

- **انتشار الأمية و انخفاض المستوى التعليمي:**لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كلالدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.؛

-**مشاكل أخرى:** نذكرمنها مشكل التسويق، مشاكل متعلقة بالصادرات، مشاكل التسيير الإداري للزراعة؛

-**مشاكل تتعلق بالتمويل البنكي:** يعتري نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها:

- القضية العقارية وما تنجر عنه من عقبات عدة تقف امام التمويل الفلاحي وذلك لان الكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الامر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة وبالتالي فان البنك لا يستطيع تقديم تمويلات امام هذا المشكل نظرا لمخاطره الكبيرة؛
- عدم استقرار ملاك الأراضي هذه الوضعية تشكل عائقا امام البنك لاسترجاع أمواله، حيث ان هناك تغيير مستمر لملاك الأراضي إما بسبب الافلاس او بسبب إرجاع الأراضي لأصحابها بموجب قانون 90-25 وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله؛
- مشكل عدم التسديد القروض الممنوحة حيث يعتبر من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث ان الفلاح المستفيد لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي؛
- الوازع الديني ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الإغرائية من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين باعتبار ان هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البوك الجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا. (دلال،، 2006، الصفحات 14-15)

3.3. عوائق تقنية : وهذا العائق مرتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر. التكثيف الزراعي، موضوع كبير للسياسة الزراعية، تعرض لصعوبات التطبيق لنموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة وظروف المناخ. إن دراسة هذه القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحدود المتوصل إليها،والعوائق التي تحد من تطوير الفلاحة بالجزائر؛

4.3 . عوائق إجتماعية : وهذا العائق متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية: احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية. وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات-أين تكونت الملكية والتملك الجماعي، والاستغلال المكثف للأرض و "طرق الحياة" المتصلة بـ"بالزراعة الرعوية" حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها.(عمر بسعود ، 1960)

4. :التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسة التمويل.

1.4 . مفهوم التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية، لان التمويل الداخلي الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجاز مشاريعها الإنتاجية فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات وهذا من اجل تنميته تطويره.

هناك عدة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر منها:

- التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصه استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على اقتناء انواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الاراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الاراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة (علي، صفحة 135).

- تمويل الفلاح هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي التمويل الذاتي او مساعدات او اصدار سندات... (وليد،، 2014، صفحة 36)

- يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاية بصفة خاصة، حيث ان عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أول العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية (سمير، 2012، صفحة 71).

2.4. : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

إن لكل سياسة او استراتيجية شروط لنجاحها، وحتى تكن سياسة التمويل الفلاحي ناجحة فعالة يجب ان تراعي الأسس التالية (بن سمينة، 2004، الصفحات 31-32):

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب ان يهيا له المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي الى زيادة في النتاج الذي يترتب عليه الزيادة في الدخل الفلاحي، وهو هدف منح القروض؛
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار وذلك بتقديم القروض بسعر فائدة مناسب، منخفض نسبيا، لان إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
- منح الائتمان الفلاحي يجب ان يؤسس على الحيازة وليس الملكية، لان الكثير من الفلاحين ليست لديهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة ان تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من القروض؛
- وفاء الفلاحين بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض لتشجيع البنوك على مواصلة عملها تجاه الفلاحين مهما كانت مستوياتهم مناطق الفلاحة؛
- قيام الفلاحين بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج، وطبقات المقترضين؛
- استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من اجلها، حتى تعود بالفائدة على الفلاحين والبنوك على حد سواء؛
- يجب ان تكن مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛
- تأكد البنوك من استخدام الائتمان الممنوح سوف يعطي ايرادا يكفي تسديده؛

– يجب ان يهيأ المناخ المناسب لاستخدام القروض بفعالية حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
– امتداد الائتمان الفلاحي الى الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي، لان نم هذه الصناعات سوف يؤدي إلى زيادة دخل القطاع الفلاحي.

5. مساهمة القطاع الفلاحي الجز ائري في التنمية

1.5. :دور القطاع الفلاحي الجز ائري في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يعتبرالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، بأسعار تتناسب مع دخولهم، اما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طيق انتاجها محليا. (معزوز زكية، 2014، صفحة 59)

يتطلب مخطط الأمن الغذائي توفر جملة من الركائز تتمثل في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها التنافسية والإنتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والحافظة على البيئة كما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة. وهو ما يتطلب كذلك توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من الموارد الغذائية؛

-تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته عن طريق الاستغلال الامثل للمواد الإنتاجية وإدخال الابتكارات والاختراعات التقنية.

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ **40**٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي **3200930 هكتار**، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي **74** ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ **3385560 هكتار**، بزيادة **6**٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو **41.2 مليون قنطار**، بزيادة قدرها **26**٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج **32.6 مليون قنطار**.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير،والذي يمثل على التوالي **51**٪ و29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017 (**http://madrp.gov.dz**).

الجدول1 : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004 – 2011.

	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2004-2008	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد32، ص 296

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

	2014			2015			2016	
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية
الدول	Area	Yield	Prod.	Area	Yield	Prod.	Area	Yield
الجزائر	2509,02	6137,16	3435,23	2686,08	7711,54	3760,95	1855,92	9009,77

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد37، القسم3، ص 52.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 %وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة منخلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000، كما تدل على أن أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يشكل عبء على ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

الشكل 2: انتاج الحبوب خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017

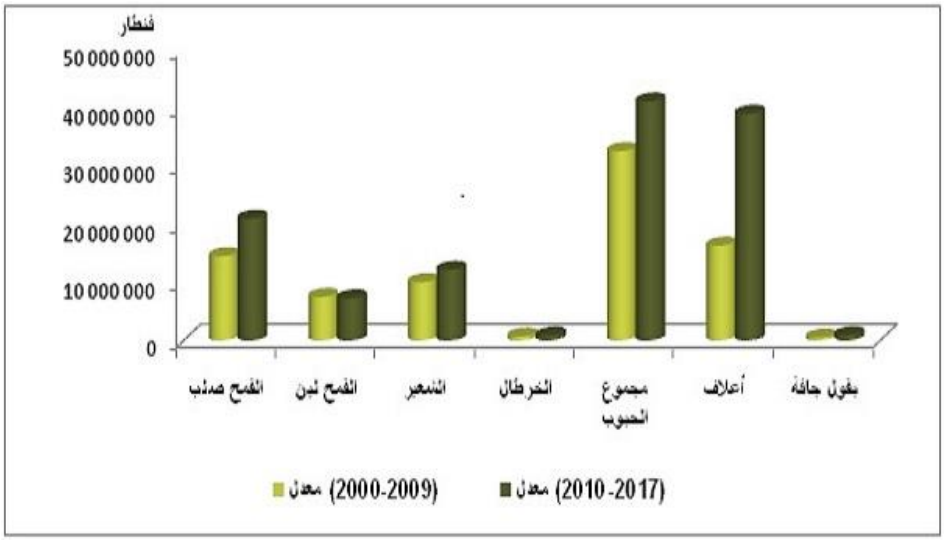

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الموقع الرسمي، إحصائيات فلاحية، http://madrp.gov.dz

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع،كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي مما تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.

2.5. مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجز ائر

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ومن نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

الجدول 2: القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

الوحدة: ألف نسمة

	السنة	القوىالعاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
الدولة	Year	Total Labour	Agricultural Labour
الجزائر	2006	9730.95	1609.63
	2007	9968.91	2220.12
	2009	10544,00	2358,34
	2011	10662,00	2442,60
	2012	11423,00	2476,50
	2013	11964,00	2528,90
	2014	11454,00	2550,60
	2015	11931,00	4959,80
	2016	12117,00	2545,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلدات من26الى37، القسم الأول البيانات العامة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية. وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة من 2006-2016وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتما الفترة والتسهيلات إلى منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، ما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام، وهذا لبداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل 3: منحنى القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجز ائر خلال الفترة 2006- 2016

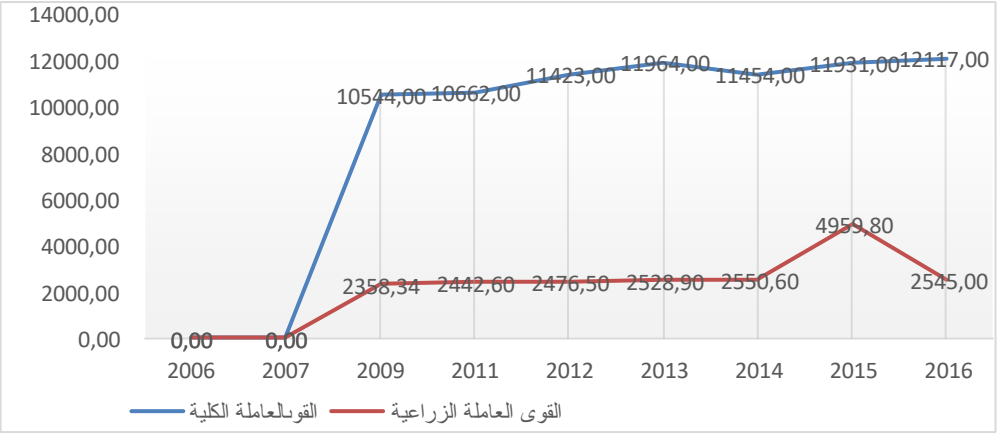

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات السابقة

الجدول 3: مساهمة القطاع الفلاحي الجز ائري في الناتج المحلي الإجمالي

مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)		
2009	**2010**	**2011**	**2009**	**2010**	**2011**
12820.26	13644.41	16110.62	365.25	382.61	442.43
مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي			**متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)**		
2014	**2015**	**2016**	**2014**	**2015**	**2016**
21966.6	19718	119476.7	561.6	493.41	476.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلدات من26الى37، القسم الأول البيانات العامة.

من الجدول 3 نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2009- 2016نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار.

3.5. : مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

4.5. : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركةالقطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1- المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحيفي تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 4: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات:

الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2009-2016الوحدة:المليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	صادرات الكلية TOTAL EXPORTS	صادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	صادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	صادرات الزراع AGRIC. EXPORTS	صادرات الغذائية FOOD EXPORTS	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	صادرات الغذائية FOOD EXPORTS	صادرات الكلية TOTAL EXPORTS	صادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS
الجزائر	54523,0	406,8	271,8	62884,3	647,0	302,6	34796,0	648,1	221,3	29992,1	771,2	317,7

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد37، صادرات كلية وزراعية وغذائيةج361.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2016 انتقلت فيها من 406.8مليون دولار إلى 771.2 مليون دولار، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

2- المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات الوحدة: مليون دولار

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORT	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORTS	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS	الواردات الكلية TOTAL IMPORT	الواردات الزراعية AGRIC. IMPORTS	الواردات الغذائية FOOD IMPORTS
الجزائر	45455,9	10333,5	6613,3	58274,1	12872,9	9618,2	51803,1	10247,8	8297,2	47090,7	9085,7	7949,1

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد37، واردات كلية وزراعية وغذائية ج188.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 1033.5 في الفترة2009-2013 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 9085.7مليون دولار سنة 2016، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

6.خاتمة

من خلال ما سبق تبين ان القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي و العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والامن الغذائي، وكذلك مساهمته في الشغيل والناتج الإجمالي. لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي ومعالجة جدية للمشاكل التي يتخبط فيها.

للقطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام يوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي وهو ما يبرر لنا اختبار الفرضيات التالية:

-**الفرضية الاولى** : صحيحة اذا ماتم الاهتمام بالقطاع الفلاحي فانه يساهم بدرجة عالية في تحقيق الامن الغذائي ويمنح فرص الراحة المالية للدولة في مجال التشغيل والتجارة الخارجية وزيادة النمو في العملة الوطنية وكذلك الناتج الإجمالي ؛

- **الفرضية الثانية** : صحيحة اي ان التمويل المالي لقطاع الفلاحي هو من بين القطاعات التي تحضى بالاهتمام وهوما ترجمته مختلف التقارير نحو زيادة الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية للأفراد .

1.6 النتائج

نستخلص من خلال ورقتنا البحثية ان القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والامن الغذائي، وكذلك مساهمته في الشغيل والناتج الإجمالي. لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي ومعالجة جدية للمشاكل التي يتخبط فيها.

للقطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام يوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نحد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي.

لذا تعد مسألة التمويل من أعقد المشكلات الاستراتيجية التي تواجه التنمية و التطور لاي مؤسسة او اي قطاع ، فالقطاع الفلاحي في الجزائر مثلا شهد عدة تخبطات خلال عقود من الزمن كعدم استمرارية الدعم الفلاحي ،كما شهدات ايضا مرحلة التسيير الذاتي وسمي بمرحلة تسيير الاراضي المهملة كونها مرحلة صعبة تقتضي بالضرورة الى العودة الى المشاركة المؤسساتية للدولة وهو واقع الحال في فترة السبعينات لياتي بعدها الاصلاح الزراعي كمحاولة نحو التوجه اقتصاد السوق وتشجيع الفلاحة الخاصة .

2.6. المقترحات :

- **<u>المقترحات:</u>**

من خلال النتائج المتوصل عليها في هذه الدراسة، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- زيادة فعالية البرامج الخاصة بالقطاع الفلاحي بالجزائر؛
- إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي عن طريق الملتقيات، الدورات الإرشادية، وغيرها؛

- الاستفادة من التطورات العالمية في المجال التمويل لاقتباس سياسات وتقنيات بنكية متطورة تسمح بترقية النشاط البنكي، وتقديم أفضل الخدمات،
- تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين وتحفيز المنتجين؛
- ضرورة اقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي بغية القضاء على البطالة والآفات الاجتماعية؛
- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها؛

7. المراجع

- **الأطروحات:**
  - بن سمينة ,د .(2004) .*التمويل البنكي للقطاع الفلاحي* .الجزائر :رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.
  - سمير، ,ع .ا .(2012) .*انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر* .الجزائر : رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.3
  - غربي، ,ف .(2008) .*الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية* .الجزائر :أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة.
  - وليد، ,ح .ب .(2014) .*دور السياسة الانتمائية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر* .الجزائر : رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعةباتنة.
- **المقالات:**
  - باشي ,أ .(2003) .*القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح* .الجزائر :مجلة الباحث، عدد.2
  - زبيري، ,ر .(2004) .*حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية*، .الجزائر :مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،.
- **المداخلات:**
  - الاجتماعي، ,و .ا) .جوان .(2007*تقرير المدير العام في الدورة 96لمؤتمر العمل الدولي جنيف* . جنيف، :لمؤتمر العمل الدولي جنيف.

- بخوش، ,ع .ج .(2011) .*دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر* .الجزائر :ملتقى دولي،جامعة المسيلة .
- دلال، ,ب .س .(2006) .*سياسات الموبل المصرفي وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات* .الجزائر : الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، .
- الدين ,ب .ل .(2004) .*تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي*، .الجزائر :نادي الدراسات الاقتصادية، على الموقع.cee.nada@caramail.com :
- علي ,ب .ش .*اشكالية التمويل والسياسة المنتهجةلإنعاش القطاع الفلاحي* .الجزائر :الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة جامعه بسكره، .
- معزوز زكية ,ق .ح .(2014) .*دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر* .الجزائر :الملتقى العلمي الدولي بعنوان :القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربيةجامعة المدية.

Books

- *Prenant, Noushi, Lacoste (1960). Algérie : passé et présent.- Paris, Editions sociales, .*

Website

- awladdz.info, ع .ا .*الزراعة في الجزائر*.
- http://echo.hmsalgeria.net, ع .ا .
- http://madrp.gov.dz. *إحصائيات فلاحية*،، الموقع الرسمي.
- عمر بسعود ، **الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963–2002)** ، **الموقع التالي** :https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#ftn9